

عنوان البحث: تحديد العوامل المؤثرة على عائد الأسهم في سوق عمان المالي

دانة بسام محمد يوسف- (رسالة ماجستير غير منشورة- ٢٠٠٨م)

قدمت هذه الرسالة للحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال
- جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا

مقدمة

في هذه المهمة سنحاول تقييم هذه الرسالة من خلال تقييم طرق جمع البيانات، مع توضيح الطرق المستخدمة لجمع البيانات، بالإضافة إلى تفاصيل حول كيفية تنفيذ هذه الطرق.

في هذه الدراسة اعتمدت الباحثة على مجموعة من طرق جمع البيانات التي ساعدت في جمع وتحليل المعلومات المطلوبة لدراسة العوامل المؤثرة على عائد الأسهم في سوق عمان المالي، وذلك على النحو التالي:

١. المصادر الأولية لجمع البيانات:

أ. التقارير الدورية من بورصة عمان:

➤ **طريقة جمع البيانات:** اعتمدت الباحثة على جمع البيانات الأساسية المتعلقة بالعائد على الأسهم، وعدد العاملين، وحجم رؤوس الأموال الخاصة بالشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان من التقارير الدورية التي تصدرها بورصة عمان.

كيف تم تنفيذها؟

- اطلعت الباحثة على التقارير الشهرية والسنوية المنشورة من قبل بورصة عمان، التي تحتوي على معلومات حول حركة الأسهم، العوائد، وحجم رأس المال للشركات المدرجة.
- الباحثة استعانت بهذه التقارير لتوفير بيانات محدثة حول الشركات المدرجة في سوق عمان المالي.
- اعتمدت الباحثة على جمع المعلومات من خلال الوصول إلى التقارير المنشورة عبر الإنترنت أو من خلال المكاتب التابعة للبورصة.

ب. التقارير الاقتصادية الصادرة عن البنك المركزي الأردني:

➤ اعتمدت الباحثة على جمع بيانات اقتصادية مهمة من التقارير الاقتصادية التي يصدرها البنك المركزي الأردني، مثل المؤشرات الاقتصادية الخاصة بعجز الموازنة العامة ميزان المدفوعات، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم النقدي، وأسعار الفائدة.

كيف تم تنفيذها؟:

➤ عملت الباحثة بمراجعة التقارير السنوية التي يصدرها البنك المركزي الأردني، والتي تقدم بيانات دقيقة حول المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في أداء أسواق المال.

➤ اعتمدت الباحثة على جمع هذه البيانات من التقارير السنوية المتاحة على موقع البنك المركزي أو عبر التواصل مع المسؤولين في البنك للحصول على نسخ من هذه التقارير.

٢. المصادر الثانوية:

➤ المصادر الثانوية تشمل البيانات التي تم جمعها من الدراسات والأبحاث السابقة، الكتب، والمقالات الأكاديمية، اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المصادر التالية:

أ. الكتب والمقالات العلمية:

➤ اعتمدت الباحثة على جمع المراجع العلمية المتعلقة بالموضوع من الكتب العربية والإنجليزية والمقالات الأكاديمية المتعلقة بالعوامل المؤثرة على أسواق المال.

كيف تم تنفيذها؟:

➤ قامت الباحثة بالبحث في المكتبات الجامعية، وقواعد البيانات الأكاديمية مثل Google Scholar و JSTOR، وغيرها من الموارد العلمية للحصول على مقالات ودراسات ذات علاقة بالموضوع.

➤ اعتمدت الباحثة على جمع الكتب والمقالات النظرية التي تساهم في بناء الإطار النظري لدراسة العلاقة بين العوامل الاقتصادية وعوائد الأسهم.

ب. الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع:

➤ قامت الباحثة بجمع الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع أو مواضيع مشابهة، سواء في الأردن أو في دول أخرى.

كيف تم تنفيذها؟:

➤ قامت الباحثة بمراجعة الدراسات التي تم نشرها في المجلات الأكاديمية، قواعد البيانات الأكاديمية، أو الأبحاث ذات الصلة في المكتبات الجامعية أو الإلكترونية.

➤ قامت الباحثة باختيار الدراسات السابقة التي تتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بالعوامل الاقتصادية التي تؤثر في عوائد الأسهم، وتم تحليلها لتقديم خلفية نظرية للبحث.

ج. النشرات اليومية لسوق عمان المالي:

➤ قامت الباحثة بجمع بيانات من النشرات اليومية التي تنشرها بورصة عمان وتحتوي على معلومات محدثة حول تحركات السوق، أسعار الأسهم وحجم التداول.

كيف تم تنفيذها؟:

➤ قامت الباحثة بمتابعة النشرات اليومية المتاحة على الموقع الإلكتروني لبورصة عمان أو عبر وسائل الإعلام المتخصصة التي تنقل حركة السوق المالية بشكل يومي.

➤ استخدمت الباحثة هذه النشرات لتقديم تفاصيل عن الأداء اليومي للسوق، وبالتالي توفير بيانات وقتية مرتبطة بحركات الأسهم.

كيفية تنفيذ هذه الطرق في البحث؟:

١. جمع البيانات من التقارير الدورية من بورصة عمان:

- تم تنفيذ هذه الطريقة من خلال اطلاع الباحثة على التقارير الدورية التي تصدرها بورصة عمان وتفصيل المعلومات التي تتعلق بحركة السوق والأسهم المتداولة.
- قامت الباحثة بانتقاء الفترات الزمنية المناسبة لتغطية جميع البيانات المطلوبة.

٢. استخدام التقارير الاقتصادية من البنك المركزي الأردني:

- قامت الباحثة بالاستعانة بالتقارير الاقتصادية الصادرة عن البنك المركزي للحصول على مؤشرات اقتصادية تؤثر على السوق.
- قامت الباحثة بجمع هذه البيانات عبر المواقع الرسمية للبنك أو من خلال الحصول على نسخ من هذه التقارير من خلال القنوات الرسمية.

٣. الاستفادة من المصادر الثانوية (الدراسات السابقة والمقالات العلمية):

➤ قامت الباحثة بمراجعة الأدبيات والدراسات السابقة في مجال البحث من خلال قواعد البيانات الأكاديمية، والمراجع العلمية، والكتب المتعلقة بالموضوع، وقد شكلت هذه الوسائل المصدر الرئيسي لجمع المعرفة والنظريات التي استخدمتها الباحثة في بناء الإطار النظري للبحث.

٤. الاستفادة من النشرات اليومية لسوق عمان المالي:

➤ قامت الباحثة بمتابعة النشرات اليومية الخاصة بسوق عمان المالي لجمع بيانات دقيقة حول تحركات السوق بشكل يومي، وكذلك بيانات العوائد وحجم التداولات الخاصة بالشركات المدرجة.

التقييم العام لطرق جمع البيانات:

١. تنوع المصادر المستخدمة بين المصادر الأولية (التقارير الدورية والنشرات اليومية) والثانوية (الدراسات السابقة والمقالات)، مما يتيح الحصول على بيانات محدثة وموثوقة.
٢. الاعتماد على التقارير الرسمية الصادرة عن بورصة عمان والبنك المركزي الأردني يضمن مصداقية البيانات.
٣. تغطي البيانات مجموعة واسعة من العوامل المؤثرة على عوائد الأسهم في سوق عمان المالي.

على الرغم من هذه الاشراقات سالفة الذكر إلا الدراسة أوضحت بعض النواحي السلبية المتمثلة في:

➤ البيانات التي قامت الباحثة بجمعها من التقارير السنوية كانت قديمة في بعض الأحيان وقد ظهر ذلك في استخدامها لتقارير اقتصادية قديمة.

➤ الاعتماد على مصادر محلية فقط لا يتيح للباحثة تقديم تحليل شامل للعوامل العالمية أو الإقليمية المؤثرة على سوق عمان المالي.

➤ على الرغم من أن الدراسة اعتمدت على بيانات من التقارير الاقتصادية للبنك المركزي وبورصة عمان، إلا أن هذه البيانات تقتصر في الغالب على المؤشرات المحلية وبالتالي فإن هذا قد أدى إلى تقييد التحليل لأن السوق المالي لا يتأثر فقط بالعوامل المحلية، بل يتأثر أيضاً بالتغيرات الاقتصادية العالمية مثل التضخم العالمي، أسعار النفط، والأزمات المالية الدولية، لذلك يمكن القول إن الباحثة قد أغفلت العوامل العالمية التي تؤثر بشكل كبير على السوق المالي في عمان.

٢. الاعتماد الكبير على البيانات الثانوية:

- استخدام الباحثة للدراسات السابقة كمصدر رئيسي للمعلومات يعتبر نقطة ضعف خاصة إذا كانت هذه الدراسات قديمة أو لا تتواءم مع التطورات الحالية في الأسواق المالية.
- على الرغم من أن المراجع قد تكون موثوقة إلا أن الاعتماد على دراسات قديمة قد يؤدي إلى تحليل قاصر في تقديم حلول للمشاكل المعاصرة في سوق عمان المالي.
- التغيرات السريعة في أسواق المال قد تجعل العديد من هذه الدراسات غير ذات صلة.

٣. غياب التنوع في البيانات النوعية:

➤ الدراسة اعتمدت بشكل أساسي على البيانات الكمية مثل التقارير المالية، والأسعار، والاقتصاد الكلي، ولكن البيانات النوعية مثل آراء المتخصصين، التحليل السلوكي للمستثمرين، أو الظروف الاقتصادية الإقليمية لم تكن موضوعاً في الاعتبار بشكل كافٍ مما جعل هذه الدراسة غير عميقة في فهم التأثيرات غير المالية التي قد تساهم في حركة السوق وعوائد الأسهم.

٤. محدودية الفترة الزمنية:

➤ المدة الزمنية التي تمت دراستها (من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦) قد تكون غير كافية لتمثيل التقلبات الاقتصادية بشكل كامل، خاصة في حال كانت هناك أزمات مالية أو تغيرات اقتصادية حادة بين عامي ٢٠٠٦ وما بعده.

٥. قلة استخدام التقنيات الحديثة في جمع البيانات:

➤ بينما استخدمت الباحثة في دراستها أساليب تقليدية مثل التقارير من بورصة عمان والتقارير الاقتصادية، إلا إنها أغفلت استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل البيانات الضخمة أو التحليل البياني المتقدم لم تُستخدم بالشكل الكافي، استخدام هذه التقنيات كان يمكن أن يقدم رؤى أكثر دقة وشمولية عن العوامل المؤثرة في السوق المالي والتي قد لا تظهر في البيانات التقليدية.

٦. غياب التفاعل المباشر مع السوق والمستثمرين:

➤ لم تتطرق الدراسة إلى جمع البيانات من خلال مقابلات أو استبيانات مع المستثمرين أو الخبراء الماليين العاملين في سوق عمان المالي، فمثل هذه البيانات قد تكون ذات أهمية كبيرة في فهم السلوكيات الاستثمارية التي تؤثر على عوائد الأسهم والتي لا يمكن استنباطها فقط من التقارير المالية الرسمية.

٧. نقص التنسيق بين المصادر:

➤ في حين أن الباحثة اعتمدت على عدة مصادر (تقارير بورصة عمان، البنك المركزي الأردني، الدراسات السابقة)، إلا أن هذه المصادر قد لا تكون منسقة بشكل كامل مما قد يؤدي إلى تكرار أو تعارض في بعض البيانات مما قد يؤدي إلى تضارب في النتائج.

٨. الإغفال المحتمل للبيانات:

➤ قامت الباحثة بجمع البيانات بشكل عام على مستوى الشركات المدرجة في السوق ولكن لم يتم إعطاء اهتمام كافٍ للبيانات القطاعية، مثل تحليل تأثير العوامل الاقتصادية على القطاعات المختلفة في السوق (مثل قطاع الصناعة، التأمين، البنوك، والخدمات) قد يكون لهذا النوع من التحليل تأثير قوي على نتائج الدراسة لأن كل قطاع قد يتأثر بشكل مختلف بالعوامل الاقتصادية.

٩. قيود على الإطار الزمني للبيانات:

➤ البيانات التي تم جمعها تتضمن فترة محدودة تتراوح بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦ فقط وهذا قد يؤثر في تعميم النتائج على الوضع الحالي لسوق عمان المالي مع تطور السياسات الاقتصادية وأسواق المال بشكل سريع، فالنتائج القديمة قد لا تكون لها نفس التأثير في فترات لاحقة.

١٠. نقص التكامل بين المصادر الاقتصادية المحلية والدولية:

➤ الدراسة اعتمدت على بيانات اقتصادية محلية من البنك المركزي الأردني فقط، دون محاولة دمج هذه البيانات مع بيانات اقتصادية دولية من أسواق مالية أخرى، أو منظمات مالية دولية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، حيث كان يمكن لهذه البيانات الدولية أن تقدم نظرة أكثر شمولاً حول كيفية تأثير الاقتصاد العالمي على سوق عمان المالي.

عليه يمكن القول إن هناك العديد من أوجه القصور التي قد تؤثر على مصداقية وموثوقية نتائج هذه الدراسة منها الاعتماد المفرط على البيانات التقليدية المحدودة، وعدم استخدام التقنيات الحديثة، والغياب النسبي للتفاعل المباشر مع السوق والمستثمرين، وبالتالي كان يمكن للباحثة توسيع نطاق جمع البيانات واستخدام أساليب بحثية أكثر تنوعاً وأدوات حديثة للحصول على نتائج أكثر دقة وشمولية.